

لان تعريف القياس الشامل للبيد والتركيب  
 لا يقتضي معرفة كيفية تركيب القياس المركب  
 بخصوصه مما يعزى البسيط والحق ان القياس  
 المركب راجع الى اقيسة بسيطة والحقيقة  
**مسئلتهما** حال من صعد صورا اخرج الاستقراء  
 والتشديد والصواب العقيدة التي لا يقبل صدق  
 لازمها لا مكان تخلف مدلولها عن افعالها في اخرج  
 الاستقراء والتشديد بما ذكره في شرح  
 وفي حاشيتي على شرح ابي اسحق في شرح الاستقراء  
**بالذات** اي بذاته قل عويز عن الفهم اخرج الفرق  
 العقيدة التي يقبل صدق لازمها بخصوص المادة  
 نحو لا شيء من الانسان يفسر وكل قد يصح بال  
 فانه يستلزم لا شيء من الانسان يصح بال لكن  
 لا بالذات بل لصحة ذلك في المادة اتفاقا واخرج نحو  
 قياس المساواة وهو ما يتكبر من قضيتين متعلق  
 نحو اولاهما موضوع الاخرى نحو زيد مساوي  
 لعمرو ومساوي لسكر فان هاتين القضيتين  
 مسئلتان زيد مساوي لسكر لا لذاتهما بل  
 بواسطة صدق مقدمته احسنه وهو ان مساوي  
 المساوي لشيء مساوي لذات ذلك الشيء ولذلك  
 صدق هذا الالزام ولو لم تصدق لم يستلزم  
 القياس شيئا كما اذا قلنا الانسان مساوي  
 للقرص والقرص مساوي للناطق لا يلزم منه ان  
 الانسان مساوي للناطق لان مساوي المساوي لشيء  
 لا يلزم ان يكون مساويا لذلك الشيء وكذا اذا

قلنا

قلنا الواحد نصف الاثنين والثلاث نصف الاربعة  
 لا يلزم منه ان الواحد نصف الاربعة لان نصف  
 النصف لشيء لا يكون نصفه **قوله لا اخرج** اي  
 لا يكون عين احدى المقدمتين فاخرج بقوله  
 في لا اخرج القضيتين المستلزمين احديهما  
 لان الالزام ليس قولا اخر فان قلت التعريف شاملا  
 للقضيتين المستلزمين لعكسهما فاذ يكون مانعا قلت  
 لا يستلزم ذلك اذ هذا اخرج بقوله قوله لان افره  
 فدل على ان مراده به القول الواحد والقضيتين  
 المذكورتان تستلزمان في ليس لاصح الا واحدا  
 والمراد بالثبوت ما يعبره فمتنا اول القياس  
 الكمال وهو الشكل الا و غير الكمال وهو باقي  
 الاشكال والمراد انه يستلزم متى سلم ولا يشترط  
 ان يكون مشملا بالفعل ليدخل في التعريف القياس  
 الذي مقدمته صادقة **قوله** من والذي مقدمته كاذبة  
 كقولنا كل انسان حماد وكل حماد حماد وان  
 كان موقفا من قضيتين كاذبتين الا ان بحيث لو  
 سلم استلزم ان كل انسان حماد لانه القياس يجب  
 ان يعرف بتعريف شامل للخطاب والستقراطية  
 والحد والشعر والرهان لان هذه كلها اقيسة وان  
 الشيء بحيث لو وجد وحده لا زمة وان لم يوجد  
 في الواقع وانما قال من قضيا ولم يقل من مقدمته  
 لانه يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمه بانها ما حصلت  
 جزء قياس واخذوا القياس في تعريفها فلو  
 اخذت هي ايضا في تعريفها لزم الدور **قوله القياس**

كون الشيء  
 ٢  
 ٢